

المؤسسات المالية الدولية ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة

– قراءة في إسهامات مجموعة البنك الدولي في مجالات: الأمن الغذائي، الصحة، الطبيعة وخدمة الديون –
International financial companies and their role in achieving sustainable development goals

-A reading of the contributions of the World Bank Group in the areas of: food security, health, nature and debt service

موفق سهام¹، حبيب معروف²

Mouffok sihem¹, Habib marouf²

¹ المركز الجامعي البيض، mouffok.sihem@yahoo.com

² جامعة تيسمسيلت، habib.marouf48@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/ 15

تاريخ القبول: 2022/11/11

تاريخ الاستلام: 2022/09/ 20

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إظهار بعض مساهمات مجموعة البنك الدولي كمنظمة مالية دولية في إرساء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الأمن الغذائي، الصحة، الطبيعة وخدمة الديون، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والبيانات والمعلومات المستخرجة من الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي على الانترنت. وقد توصلت الدراسة على أن المؤسسات المالية الدولية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة سواء من خلال ما تعقده من ندوات واجتماعات، أو ما تقدمه من دراسات وتحليلات، أو من خلال مساعداتها الفنية والمالية. لكن تبقى هذه المساهمات محدودة بالنظر لما يتخبط به عالمنا اليوم من مشاكل وأزمات، خاصة الدول النامية. كلمات مفتاحية: منظمات مالية دولية، أمن الغذائي، صحة، طبيعة، خدمة الديون.

Abstract:

This study sought to show some of the contributions of the World Bank Group as an international financial organization in establishing and achieving sustainable development goals in the field of food security, health, nature and debt service, relying on the descriptive analytical approach, data and information extracted from the official website of the World Bank Group on the Internet.

The study found that international financial institutions contribute significantly to achieving sustainable development, whether through the seminars and meetings they hold, the studies and analyzes they provide, or through their technical and financial assistance. However, these contributions remain limited in view of the problems and crises in our world today, especially the developing countries.

Keywords: international financial organizations, food security, health, nature, debt service.

1. مقدمة:

يبلغ معدل الفقر العالمي حالياً أدنى مستوى له على الإطلاق، وهو دليل على نجاح جهود التنمية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تخفيض نسب الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، لكن التقدم يسير بوتيرة بطيئة، إذ إن نسبة الفقر لا تزال مرتفعة و تتزايد في بعض الأحيان، لاسيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل التحديات العالمية كذلك خطراً داهماً على هذه المكاسب المبهرة: تشديد آفاق الاقتصاد الكلي، والضغوط المالية على الحكومات، والكوارث الطبيعية، وتباطؤ نمو الدخل للفئات الأشد فقراً، ومستويات النزوح القياسية، واستمرار أوضاع الصراع والهشاشة، وتزداد هذه التحديات صعوبةً بسبب تباطؤ النمو العالمي ومخاطر التراجع، ومن بينها الحواجز التجارية وتجدد الضغوط المالية وبطء نمو الاقتصادات الكبرى.

لحماية المكاسب التي حققتها البلدان بشق الأنفس وتسريع وتيرة التقدم المحرز، يعمل البنك الدولي عن كثب مع الشركاء لمساندة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتشجيع ضخ استثمارات أكثر وتوسيع فرص التمويل، وإيجاد الأسواق، وتعبئة تمويل التنمية، ولعب دور قيادي في معالجة القضايا العالمية، وتحدد هذه الركائز في الإطار الاستراتيجي الشامل لمجموعة البنك ورؤيتها المعنونة " التطلع إلى المستقبل " التي تحدد مسار مساندة خطة التنمية 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تم تناول بعض الأهداف فقط أو المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ممثلة في الأمن الغذائي وهذا لأن القضاء على الفقر هو أولى الاهتمامات التي جاءت بها الأهداف الإنمائية قبل سنة 2015 وحتى أهداف التنمية المستدامة بعد ذلك، أما المؤشر الثاني هو الصحة، حيث لا يخفى على الجميع أن الجائحة التي تعرض لها العالم مؤخراً (فيروس كورونا)، أما ثالث مؤشر فهو الطبيعة، حيث تمنح التنمية المستدامة حيزاً كبيراً للبعد البيئي وهو أحد أبرز دعائمها، أما آخر خدمة الديون، فالمتعارف عليه أن المهمة التقليدية للمؤسسات المالية هو منح الائتمان، فكيف يمكن أن يكون مدخلاً لها لتحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا الحصر والتضييق للأهداف التي تناولتها دراستنا كان في الجانب التطبيقي فقط.

إشكالية الدراسة: ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة هذه:

ما مدى مساهمة المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ؟، وما هي مجالات إسهامات البنك الدولي في الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة في مجال الأمن الغذائي، الصحة، الطبيعة وخدمة الديون ؟.

فرضيات الدراسة: حيث جاءت فرضية الدراسة على أن المؤسسات المالية الدولية تساهم في التنمية المستدامة، من خلال منحها قروض للدول والمجتمعات، خاصة المتأزمة والتي تعاني مشاكل منها ما يسهم في تحسين أوضاعها، لاسيما في المجالات التي وجهت لها تلك الديون، ومن ثم انعكاس ذلك إيجاباً على الاقتصاد ومجالات الاستدامة.

أهمية الدراسة: وتتأني أهمية هاته الدراسة من المتغيرات الهامة والحساسة التي تحاول الخوض فيها والجمع بينها، فهي المفاهيم القديمة الحديثة، وخاصة المؤسسات المالية الدولية التي طالما كان ينظر لها على أنها جهاز لخدمة مصالح جهات

معينة فقط تنتمي لها وتسعى لتمير مشاريعها على حساب استغلال أوضاع الدول النامية والمتعثرة، فهل يعقل أن تكون وسيلة لخدمة التنمية المستدامة !.

أهداف الدراسة : أما أهداف الدراسة فتظهر، من خلال التطرق للنقاط التالية:

- المؤسسات المالية الدولية، الأهداف الإنمائية للألفية، التنمية المستدامة لسنة 2030؛
- تقرير مراجعة مجلس المحاسبة حول جهازية الجزائر لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- بعض إسهامات مجموعة البنك الدولي في مجال الأمن الغذائي؛ الصحة؛ الطبيعة؛ خدمة الديون.

منهج وتقسيمات الدراسة: وبغية التوسع في الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي. كما تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

- أولاً: المؤسسات المالية الدولية؛
- ثانياً: الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ثالثاً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- رابعاً: تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة الجزائرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030؛
- خامساً: إسهامات مجموعة البنك الدولي في تدعيم مجالات الأمن الغذائي، الصحة ، الطبيعة وخدمة الديون.

2. المؤسسات المالية الدولية:

تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة ، وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول. (زايد، 2006، الصفحات 10-11)

كما تعرف كذلك بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية للدول، ما من شأنه أن يحقق في المدى البعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما توفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد. (عبد الحميد، 2003، صفحة 83)

تسعى المؤسسات المالية الدولية، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي، ويمكن حصر ذلك من خلال: (زايد، 2006، الصفحات 55-56)

- توفير التمويل، وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد، بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعماً باستثمارات محددة في البنية الأساسية، وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين، فالبنك الدولي مثلاً يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها؛

- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دولياً والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة .
- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية، وذلك من خلال تبنيتها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛
- توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه، ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية؛
- هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل " مؤسسة بناء القدرات الإفريقية " و " اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية "، وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

تأسست مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 ولهما رسالتان يكمل بعضهما بعضاً. وفي حين تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم، وتقديم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتبع صندوق النقد الدولي الاقتصاد على الصعيد العالمي في البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولاً إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك؛ واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلداً عضواً.

3. مجموعة البنك الدولي: (حشيش و شهاب، 2003، صفحة 218)

مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللذان يشكلان مع البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية، وينصب تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

وتركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية، ومن خلال هذه المؤسسات تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

4. صندوق النقد الدولي: (محمد السلطان، 2012، صفحة 103)

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز التعاون النقدي العالمي وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وتهدف رسالة الصندوق بصورة رئيسية إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من شراء السلع والخدمات من بعضهم بعضاً، وهو يقوم بذلك بتتبع الاقتصاد العالمي واقتصادات البلدان الأعضاء، وتقديم القروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

5. الأهداف الإنمائية للألفية:

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية إطار عمل وضعت الأمم المتحدة خلال قمة الألفية عام 2000 لقياس التقدم اتجاه قضايا التنمية في الدول النامية (بالخصوص مكافحة الفقر بمختلف أبعاده، التعليم، والصحة)، يتكون هذا الإطار من 8 أهداف و 21 غاية و 60 مؤشراً لقياس التقدم صوب هذه الأهداف، والتي ينبغي العمل على تحقيقها ضمن أطر زمنية محددة بآفاق سنة 2015.

والمقصود بالهدف: التعبير الموضوعي عما هو مطلوب تحقيقه، ويكون في الغالب غير محدد كمياً، أما المقصود بالغاية هو الإنجاز الفردي الذي يمكن ملاحظته ويتصل مباشرة بالهدف (أو هي الهدف الفرعي المنبثق عن الهدف الرئيسي، وتكون غالباً محددة كمياً على عكس الهدف). أما المؤشر: فهو المتغير المستخدم لقياس التقدم نحو بلوغ الغاية. (بن جليلي، 2007، صفحة 05)

وتتمثل الأهداف الثمانية في ما يلي: (معاش، 2020، صفحة 17):

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

الشكل رقم (01): الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: (UN General Assembly, 2015)، نقلا عن: (حماد، 2017، صفحة 141)

6. خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو أهداف التنمية المستدامة هي خطة للتنمية تم إقرارها من قبل رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2015 لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، وتسترشد بها جهود التنمية العالمية خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة حتى عام 2030، وتتألف هذه الخطة من 17 هدفا و 169 غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلدانه المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015، صفحة 03)

تتمثل الأهداف الـ 17 للخطة في النقاط الآتية: (العونية، 2021، صفحة 239)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع؛ وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها؛
- جعل المدن أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل رقم (02): الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030



المصدر: (غزال، 2019، صفحة 40)

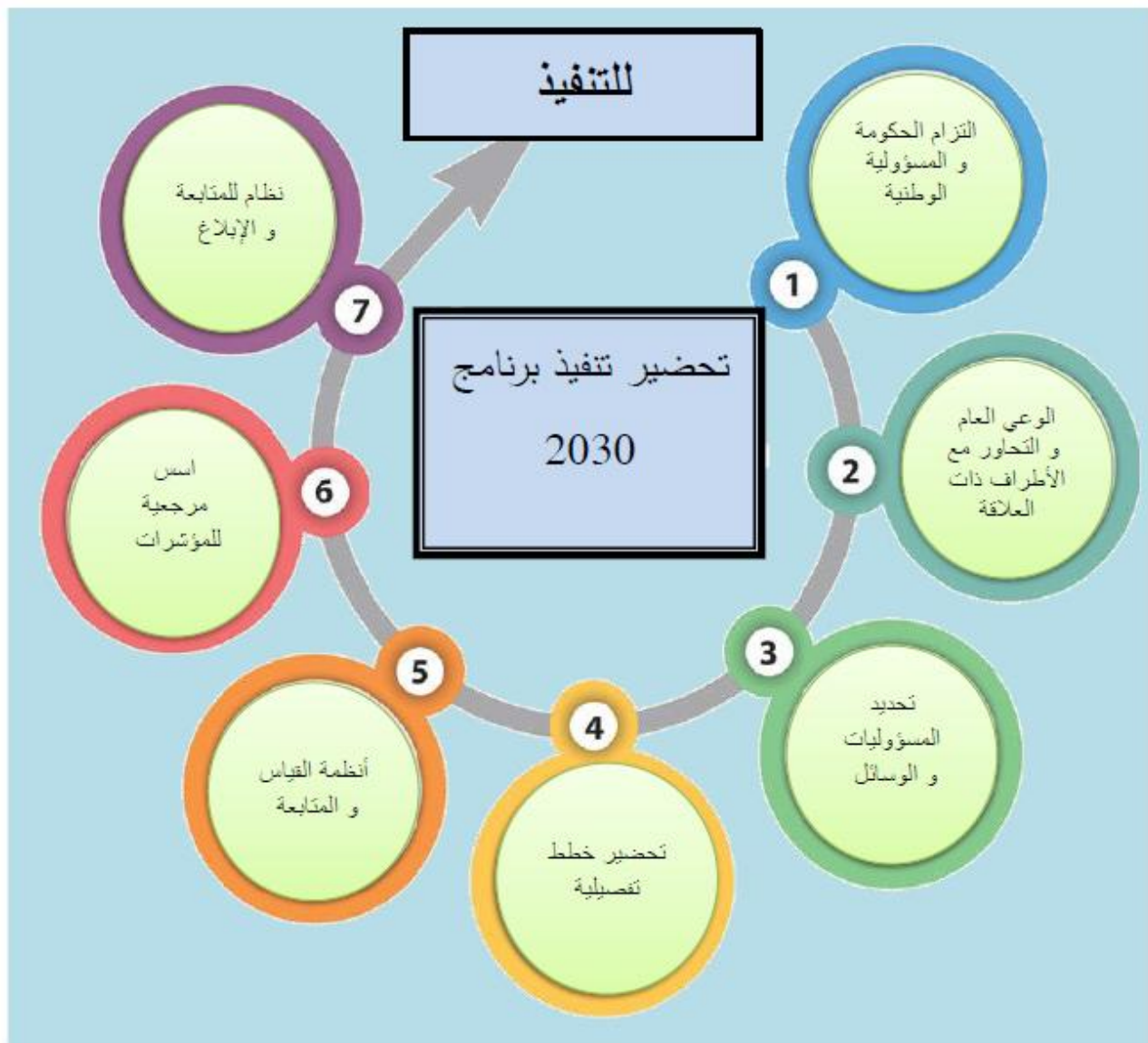
7. تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة الجزائرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:

ترتكز مهمة المراجعة المنجزة على المنهجية التي أعدها مجلس المحاسبة الهولندي بالتعاون مع مجلس المحاسبة الأوروبي، وتستند إلى التوجيهات التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع قسم الإدارة العمومية وتسيير التنمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إطار برنامج تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة أهداف التنمية المستدامة.

هذا النهج الذي يستند إلى مبادئ يسترشد بها في مسار المتابعة ودراسة برنامج 2030، يسمح بدراسة مدى جاهزية دولة ما لتنفيذ برامج التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ينقسم هذا النهج إلى قسمين: الإطار المؤسسي والسياسي الذي يدرس التزام الحكومة واعترافها الصريح لتبني أهداف التنمية المستدامة والانسجام والروابط بين السياسات الأخرى وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذا إطار البيانات لدراسة نظام القياس والأسس المرجعية وآليات إعداد التقارير. ويسمح نهج الدراسة بإعطاء صورة خاطفة عن وضعية أهداف التنمية المستدامة وهي تنقسم إلى سبع مراحل أساسية، كما يظهرها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مسار المتابعة ودراسة مدى جاهزية دولة ما لتنفيذ برامج التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في الجزائر



المصدر: (مجلس المحاسبة، ديسمبر 2018، صفحة 09)

1.7 الإطار المؤسسي والسياسي: يتناول هذا الجزء الإطار المؤسسي المعمول به لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والجهود المبذولة الرامية إلى إعلام جميع الأطراف ذات العلاقة وإشراكهم (تبني وطني) وتوزيع الوسائل المعبأة والمسؤوليات ومستوى تغطية برامج 2030 من قبل السياسات الوطنية، وذلك كما يلي (مجلس المحاسبة، ديسمبر 2018، الصفحات 42-12):

1.1.7 التزام الحكومة والمسؤولية الوطنية: في هذه المرحلة من التحضير " التزام الحكومة والمسؤولية الوطنية " يستنتج المجلس أنه على الرغم من وجود عدة استراتيجيات تعمل في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن التبنى الوطني لأولويات الحكومة المتعلقة ببرنامج 2030 ليس معلن عنه صراحة وبوضوح، كما أن الآلية المؤسسية المستحدثة لا تسمح بتطوير الانسجام والتنسيق ما بين القطاعات ، والذي يمكن من تحديد أولويات الحكومة، تسيير التوافقات والتلاحم بين القطاعات، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وواجبات المساءلة لجميع أطراف برنامج 2030.

2.1.7 توعية الجمهور والتحاور مع الأطراف ذات العلاقة: بالنسبة للمرحلة المتعلقة بالتوعية وتحريك الأطراف ذات العلاقة، فإن مجلس المحاسبة لاحظ أن هناك نشاطات تمت من طرف الوزارات والهيئات، غير أنها تبقى مشتتة ومحدودة ولا تدخل في إطار منظم وشامل من أجل إنجاح تبني وطني لأهداف التنمية المستدامة.

3.1.7 تحديد المسؤولية والوسائل: بالنسبة لهذه المرحلة خلص مجلس المحاسبة إلى أن توزيع المسؤوليات يبقى غير واضح، وأن الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد من جهة على تحديد السياسات والبرامج الموجودة التي تتفق مع أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى على إدماج الأهداف التي لا تغطيها السياسات الوطنية.

4.1.7 تحضير خطط مفصلة: يعتبر مجلس المحاسبة أن عملية تحديد الاستراتيجيات القطاعية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة هي في طور الإعداد، غير أن خارطة الطريق الوطنية التي تبين توزيع الأهداف والغايات على مختلف القطاعات والجهات ذات العلاقة وتحليل روابط التداخل بين الاستراتيجيات لم يتم إعدادها. كما أن نسبة تغطية السياسات الوطنية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة لا تظهر بعد. إن رهان انسجام السياسات وإحصاء الأولويات يبقى محدودا بالنسبة للحكومة.

2.7 إطار البيانات: ويتضمن هذا العنصر: (مجلس المحاسبة، ديسمبر 2018، الصفحات 42-57)

1.2.7 نظام القياس والأسس المرجعية لمؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة: يستنتج مجلس المحاسبة بالنسبة لهذه المرحلة أن هناك أعمال تقوم بها مختلف الوزارات، غير أنها لا تتم في إطار نظام جمع بيانات منظم يديره الديوان الوطني للإحصاء. كما أن نظام جمع البيانات غير منسق ويمكنه أن يعرقل متابعة أهداف التنمية المستدامة ولا يعطي صورة حقيقة عن وضعية أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

2.2.7 نظام للمتابعة والإبلاغ: تتضمن هذه الخطوة إنشاء نظام متابعة، تقييم وإبلاغ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يشمل جميع الأطراف ذات العلاقة.

تعتبر عملية المتابعة واحدة من الأدوات الرئيسية لقياس وتنفيذ برنامج التنمية المستدامة آفاق 2030. وهي تولد البيانات لكي تقوم البلدان بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

وقد سمحت عملية فحص هذه الخطوة باستخلاص **ضعف تامين النشاطات التي قامت بها الحكومة:** ففي غياب الآليات الخاصة بالقياس والإبلاغ عن النتائج المحققة، تقوم الحكومة والمجتمع المدني بتنفيذ العديد من النشاطات التي تسهم في تنفيذ برنامج عام 2030، لكنها ليست مثمرة بصفة كافية وليست معروفة لدى المواطنين مما لا يعطي صورة موثوقة للتقدم المحرز.

3. كخلاصة لما جاء في تقرير مجلس المحاسبة عن جاهزية الحكومة الجزائرية لمسايرة أهداف (برنامج) التنمية المستدامة لعام 2030:

سجل المجلس، على العموم، أن التنمية المستدامة متجذرة في مختلف الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للدولة. أصبحت مؤسسة من خلال إصدار ترسانة من النصوص القانونية التي تصبو نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن الإنجازات التي تحققت في المجالات التي يغطيها برنامج عام 2030 واضحة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية، الخدمات المجانية في مجالات الصحة، التعليم، الإسكان ومكافحة الفقر، تعزيز التضامن الوطني والمساواة بين الجنسين. غير أنه يستلزم الأمر بذل المزيد من الجهود لتجسيد أهداف التنمية على المستوى الوطني.

ينبغي تأطير الجهود المبذولة من طرف الحكومة في مسار المتابعة والمراجعة في تنفيذ جميع استراتيجيات وبرامج التنمية.

إن برنامج 2030 يعرض الفرصة لوضع إطار لمراجعة ومتابعة تنفيذ جميع استراتيجيات وبرامج التنمية.

إن برنامج 2030 يعرض الفرصة لوضع إطار لمراجعة ومتابعة تنفيذ السياسات العامة عن طريق إدخال أدوات جديدة، من خلال آلية مؤسسية تسمح بالتنسيق الفعال بين القطاعات والترابط بين السياسات العامة، وعبر إطار بيانات (مؤشرات جديدة وأهداف كمية) لمتابعة وقياس التقدم والإبلاغ.

يعد برنامج 2030 إطارا توجيهيا لتعزيز الحوكمة في التنمية المستدامة داخل الإدارة العمومية. وعليه ينبغي دمج أكبر قدر ممكن في السياسات القطاعية والعمليات المنتظمة للتخطيط المتابعة والمراقبة.

يتطلب الإعداد للتنفيذ الناجح لبرنامج التنمية المستدامة لعام 2030 ما يلي:

- تعزيز الآلية المؤسسية المنصبة لوضع خارطة طريق وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- ترقية التبنى الوطني لأهداف التنمية المستدامة من خلال وضع برنامج لتوعية جميع الأطراف ذات العلاقة وتكوين نقاط الاتصال التي على عاتقها نشاطات تكييف أطر السياسات الجديدة مع السياقات الوطنية وترسيخها في السياسات العامة؛

- مواءمة النهج الذي أتبعته مختلف الوزارات وتعزيز الجهود البذولة لإدراجها في إطار منظم، مترابط ومشارك بين القطاعات؛
- الاستفادة من الخبرات، ومجتمع الباحثين، الممارسات الجيدة والتعاون لتعزيز الدراسة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- بناء إطار بيانات لمتابعة رصد التقدم المحرز طوال حياة برنامج 2030 من خلال تعزيز قدرات النظام الإحصائي الوطني واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

8. إسهامات مجموعة البنك الدولي في مجالات الأمن الغذائي والصحة والطبيعة وخدمة الديون: بالإطلاع على الموقع الرسمي لمجموعة البنك المركزي تبين أن لهذه الأخيرة إسهامات في عدة ميادين ومجالات، أما في هذه الدراسة تم حصرها في المجالات الأربع التالية، لأسباب سبق ذكرها باختصار في تمهيد المقدمة (مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي 2022):

1.8 تحقيق الأمن الغذائي في عالم متغير:

- في مايو/أيار 2022، أعلنت مجموعة البنك الدولي تنفيذ استجابة عالمية شاملة بشأن الأمن الغذائي، وذلك بتقديم ما يصل إلى 30 مليار دولار حتى يونيو/حزيران 2023 لتمويل مشروعات قائمة وجديدة في مجالات الزراعة والتغذية والحماية الاجتماعية والمياه والري.
- في نوفمبر 2021، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجاً لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود في غرب أفريقيا بتكلفة قدرها 570 مليون دولار من أجل دعم الأمن الغذائي والتغذية، وسيغطي البرنامج 4 ملايين شخص وسيساعد في تحسين القدرة على الصمود، وتعزيز سلاسل القيمة داخل المنطقة، وبناء قدراتها على إدارة المخاطر الزراعية. وفي هايتي ساعد البنك في تعبئة تمويل طارئ لمساعدة المزارعين على الحصول على البذور والأسمدة مع تشجيع اعتماد ممارسات ذات قدرة أكبر على الصمود في إدارة الزراعة والأراضي الطبيعية.

2.8 التصدي لتحديات استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون:

- كان البنك من أوائل المؤسسات الدولية التي سلطت الضوء على خطر ارتفاع الديون في الاقتصادات النامية، إذ أطلق تحذيره قبل وقوع أزمة جائحة كورونا بأكثر من عام من وصول الديون لمستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، وقد ثبتت صحة هذه المخاوف: فالجائحة تسببت في ارتفاع مستويات الديون الإجمالية إلى أعلى مستوى لها خلال 50 عاماً، مما أدى إلى استنزاف موارد المالية العامة وزيادة تعريض البلدان لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة. وفي السنة المالية 2021، بلغ نحو 60% من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية هذه المرحلة أو كانت معرضة بدرجة عالية لخطر بلوغها، ومع ارتفاع أسعار الفائدة في مختلف أنحاء العالم، بدأت بعض البلدان متوسطة الدخل تواجه صعوبات.

- انتهى العمل في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، التي أُطلقت في مايو/أيار 2020 بناءً على طلب البنك وصندوق النقد الدولي، في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021 بعد نجاحها في تعليق مدفوعات خدمة الدين بما يقارب 13 مليار دولار لنحو 50 بلداً فقيراً. لكن التقدم توقف بالنسبة لإطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون خارج نطاق المبادرة، حيث لم تتقدم سوى ثلاثة بلدان بطلبات لتخفيف أعباء الديون ولم يحصل أي منها على تخفيف في غضون عام.
- في نوفمبر 2021، نشرت مجموعة البنك الدولي أول تحليل شامل للتحديات المتعلقة بشفافية الديون التي تواجهها الاقتصادات النامية، وأظهر التحليل أن ما يقرب من 40% من البلدان منخفضة الدخل لم تنشر أي شيء عن الدين الحكومي خلال العامين السابقين، وقد انخفضت هذه النسبة منذ ذلك الحين لتصل إلى 23%، وهو ما يرجع جزئياً إلى السياسة الجديدة لتمويل التنمية المستدامة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والتي تُلزمها بتحسين مستوى الشفافية وتدعيم إدارة الديون كشرط للتمويل.

3.8 بناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود:

- تشمل محفظة المشروعات الصحية العالمية للبنك، التي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار أكثر من 200 مشروع تساعد البلدان على تحسين النواتج الصحية والأمن الصحي، ولاسيما للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، من خلال تدعيم خدمات الرعاية الأولية ووظائف الصحة العامة الرئيسية. وفي إطار العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ستواصل مساعدة البلدان الأشد فقراً على تحسين مستوى تأهبها لمواجهة الجوائح.
- في الفترة من يناير 2021 إلى نهاية السنة المالية 2022، وافق البنك على تقديم أكثر من 10 مليارات دولار إلى نحو 80 بلداً لمساعدتها على شراء اللقاحات وأدوات الاختبارات والعلاجات وتوزيعها، وكذلك تدعيم الأنظمة الصحية. ويشمل ذلك مساندة سلاسل التبريد، وتدريب الكوادر الصحية، وتحسين أنظمة البيانات والمعلومات، وتنفيذ حملات التواصل والتوعية لتعزيز تقبل اللقاحات. حتى يونيو 2022، قدم البنك الدولي 433 مليون جرعة من اللقاحات إلى 53 بلداً في جميع المناطق النامية، وتم بالفعل إعطاء نحو 82% منها؛ وإجمالاً، يجري حالياً التعاقد على شراء 617 مليون جرعة بتمويل من البنك. ويحدد "برنامج تتبع عمليات توزيع لقاحات كورونا الخاص بنا" البلدان التي تحتاج بشكل عاجل إلى مساندة مالية وتشغيلية، كما يساعد في رصد الاختناقات على أرض الواقع وتتبعها وإيجاد حلول لها. ويعمل البنك الدولي أيضاً عن كثب مع شراكة تقديم لقاحات كورونا التي تقودها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين للمساعدة على تسريع وتيرة حملات التطعيم ومتابعة التقدم المحرز، مع التركيز على البلدان التي لديها أقل معدلات التطعيم.

- ويوفّر البنك الدولي برنامج التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية موارد إضافية للتصدي لجائحة كورونا والطوارئ الصحية الأخرى ومساعدة البلدان على التأهب على نحو أفضل لمواجهة تفشي الأمراض. كما يقدم تمويلًا سريعًا للبلدان الأشد احتياجًا التي لا يستطيع بعضها الحصول على تمويل تقليدي من البنك، وحتى يونيو 2022، قدم البرنامج 34 منحة بقيمة تصل إلى 117 مليون دولار.
- صندوق التمويل العالمي هو شراكة متعددة لأصحاب المصلحة يستضيفها البنك وتساند الجهود التي تقودها البلدان لتحسين صحة النساء والأطفال والمراهقين. وقد تضررت النساء والأطفال في أفقر بلدان العالم بشدة من جراء أزمات متعددة أدت إلى تقييد سبل الحصول على الخدمات الصحية وضياع ما تحقق من مكاسب في مجالي الصحة ورأس المال البشري على مدى سنوات، وأفاد ثلثا البلدان الشريكة التي شملها المسح بحدوث اضطرابات في الأنظمة الصحية استمرت حتى عام 2021، وشمل ذلك مواجهة مصاعب مالية ونقص الكوادر الصحية ومحدودية المستلزمات الطبية المتاحة، وفي السنة المالية 2022، ساعد الصندوق البلدان على تلبية الاحتياجات الطارئة، مع مساندة إيجاد أنظمة رعاية صحية أولية أقوى وأكثر إنصافاً. وفي موزامبيق ورواندا وسيراليون، يعمل الصندوق مع البنك وشركاء آخرين لتدريب العاملين بمجال الرعاية الصحية المجتمعية على إعطاء اللقاحات، مع تقديم الخدمات الصحية الأساسية مثل تنظيم الأسرة والتغذية، وبمساندة من الصندوق، أدخلت النيجر إصلاحات على إطارها القانوني لمساعدة المراهقات المتزوجات على الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بسهولة أكبر، مع توسيع نطاق التوعية عن الصحة الإنجابية من خلال النوادي الصحية المدرسية. وفي كمبوديا، ساند الصندوق تقديم الخدمات الصحية الأساسية في خضم تفشي الجائحة وشجّع تحسين نواتج التغذية؛ ففي الفترة بين عامي 2018 و2020 زادت عمليات مراقبة نمو الأطفال بنسبة 26% وارتفعت نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على جرعات تكميلية من المغذيات الدقيقة من 80% إلى 89%، وساعد الصندوق أيضاً في إزالة الحواجز المالية التي تمنع الفقراء من الحصول على الخدمات، وذلك بتوسيع نطاق تغطية صندوق الإنصاف في مجال الصحة ليشمل الأطفال دون سن الثانية الذين يعمل آباؤهم في القطاع غير الرسمي.

4.8 الاستثمار في الطبيعة من أجل مستقبل قادر على الصمود ومستدام:

- في مارس 2022، قام البنك بتسعير سند لصون الحياة البرية، وهي أداة مالية جديدة تدعم الحفاظ على وحيد القرن الأسود الذي يتعرض لتهديد بالغ بالانقراض، مع تقديم منافع للمجتمعات المحلية المحيطة في جنوب أفريقيا. ويقود البنك أيضاً برنامج الأراضي الطبيعية المستدامة بالأمازون الذي يموله صندوق البيئة العالمية ويعمل على تحسين نظم الإدارة المتكاملة للأراضي الطبيعية وصون النظم الإيكولوجية في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وغانا وبيرو وسورينام. وحتى الآن، ساعد البنك في توسيع وتدعيم إدارة 42 مليون هكتار من المناطق المحمية، وشجّع استخدام الممارسات الإنتاجية المستدامة في 209 آلاف هكتار بالإضافة إلى استصلاح 4300 هكتار.

- يساعد العمل التحليلي لمجموعة البنك الدولي البلدان على حساب قيمة رأس المال الطبيعي بشكل منهجي. ويقدم التقرير الرئيسي لمجموعة البنك الدولي المعنون الثروة المتغيرة للأمم 2021، أشمل مجموعة من بيانات حساب الثروة حتى الآن. وتحدد ورقة نهج جديدة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بعنوان إطلاق العنان للتنمية المراعية للطبيعة، أطراً للاستجابة العالمية لمساعدة البلدان والاقتصادات على إتباع مسارات للتنمية أكثر استدامة.
- تتضمن خطة عمل مجموعة البنك بشأن تغير المناخ للسنوات 2021-2025 التزاماً بزيادة مساندة الحلول القائمة على الطبيعة وتحسين أدوات دعم القرار وحساب الثروة، وإدماج المخاطر المرتبطة بالطبيعة والمناخ في برامج التمويل المستدام. وفي مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ الذي عُقد في غلاسكو، وقّعت مجموعة البنك على البيان المشترك بشأن الطبيعة والبشر وكوكب الأرض مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.

خاتمة:

- يمكن تعداد بعض النتائج التي خرجت بها الدراسة فيما يخص مساهمة مجموعة البنك الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي ركزناها فقط على أربعة مجالات:
- يتصدي البنك الدولي لمصاعب في الحصول على طعام مأمون ومغذٍ وكافٍ، وتشمل الأسباب وراء ذلك استمرار الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، وارتفاع تكاليف الغذاء والنقل والأسمدة، والصراعات الإقليمية، والاضطرابات في حركة التجارة، والظواهر الجوية بالغة الشدة التي زاد تواترها من جراء تغير المناخ. مع تدعيم قدرة النظم الغذائية على الصمود على المدى الطويل بالاستفادة من التجارب، ومن بينها أزمة أسعار الغذاء في عام 2008؛
 - عزّز البنك الدولي دوره الريادي فيما يخص استمرارية القدرة على تحمّل أعباء الديون، من خلال مساعدة البلدان على تحسين مستوى الشفافية وإدارة الديون، وإصدار تحليلات لتوجيه إصلاحات السياسات والضغط من أجل تطبيق إصلاحات منسّقة على المستوى العالمي، وأيضاً مساعدة البلدان على تعزيز الأوضاع المالية العامة، من خلال تحسين الامتثال الضريبي وفاعلية الإنفاق العام وتعبئة الموارد المحلية؛
 - تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان النامية على بناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود وتدعيم قدراتها على الوقاية من تفشي الجوائح والتأهب لمواجهتها والتصدي لها. ونساند نهج الصحة الواحدة التي تجمع بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وكذلك تحسين أنظمة البيانات والإنذار المبكر، والتأهب الرقمي لمواجهة الطوارئ والحملات الإعلامية، وبناء القدرات لضمان استدامة الإنفاق مالياً؛
 - تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان على دمج الأهداف المناخية والإنمائية. وتجمع خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ للسنوات 2021-2025، التي تم إطلاقها في يونيو 2021، بين الأولويات العالمية والدراسات التشخيصية المناخية التي تركز على البلدان لمساعدتها على خفض انبعاث غازات التدفئة والتكثيف مع تغير المناخ. وتلزم خطة العمل مجموعة البنك بمواصلة زيادة التمويل المناخي بهدف ضمان توجيه 35% من تمويلها لمساندة هذا العمل المناخي على مدى السنوات الخمس المقبلة؛
 - يرتبط فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ، ويؤثر بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل. وتساند مجموعة البنك الدولي التنمية المراعية للطبيعة، من خلال مساعدة البلدان على

حساب قيمة رأس المال الطبيعي، وتحسين إدارة الغابات والأراضي الطبيعية، والتحول نحو اقتصاد أزرق مستدام، وتحسين إدارة التلوث. وتدعم صون النظم الإيكولوجية الخضراء والزرقاء التي تعود كذلك بالنفع على سبل كسب العيش.

وتأسيساً على ما سبق **توصي هذه الدراسة** المنظمات المالية الدولية في تكثيف أعمالها وبرامجها التي تراعي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تجاه المجتمعات ودون بحث عن مصالح خاصة من وراء ذلك. أين يمكن ذكر ذلك كما يلي:

- تكثيف برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات المالية الدولية؛
- زيادة هذه المنظمات من أعمالها واهتمامها بالتنمية المستدامة؛
- إقرار الشفافية والحوكمة في عمل هذه المنظمات دون سعيها لخدمة مصالح خاصة؛
- الزيادة والتوسع في أنشطة هذه المنظمات دون حصرها في الإقراض كنقل تجارب الدول المتقدمة إلى تلك المتخلفة، أو إقامة استثمارات حقيقية مع هذه الأخيرة لإحداث نمو فيها.

قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- اسماعيل محمد السلطان. (2012). *الاقتصاد القياسي*. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2003). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عادل غزال. (2019). *المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030*. الجزائر: منشورات facelibrary
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر*. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

• الأطروحات:

- عبد العزيز زايد. (2006). *تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005*. جامعة الجزائر: رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإداري.

• المقالات:

- UN General Assembly. (2015). *Transforming Our World : The 2030 Agenda for Sustainable Development. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015*. United Nations.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، البنود 15 و 116 من جدول الأعمال، وثيقة رقم 1 A/RES/70 صادر بتاريخ 25 سبتمبر 2015.
- رياض بن جليلي. (جويلية، 2007). حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- زكورة العونية. (أكتوبر، 2021). الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد والبيئة، 04 (02).
- صبيحة حماد. (01، 12، 2017). المخطط الخماسي (2010-2014) والأهداف الإنمائية للألفية دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 06 (02).
- فيصل معاش. (ديسمبر، 2020). وفيات الأمهات في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 10 (02).

● مواقع الانترنت:

مجموعة البنك الدولي. (التقرير السنوي 2022). العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في خضم الأزمات. متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/development-goals-amid-crisis?dropid=4>، تاريخ الإطلاع: 2022/10/21، على الساعة 14:31.

مجلس المحاسبة. (ديسمبر 2018). تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. الجزائر: متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.ccomptes.dz/ar/>.